برنامج للغد

تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى
فى عالم متغير

الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا: الشروق
تلكس: 93091 SHROK UN

بيروت: ص.ب. ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا: الشروق
تلكس: SHOROK 20175 LE

SHOROUK INTERNATIONAL: 316/318 REGENT STREET, LONDON W1, UK, TEL: 637 2743/4
TELEX: SHOROK 25778G

برنامج للغد

تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى
فى عالم متغيّر

د. ابراهيم شحاته

نائب الرئيس والمستشار العام
للبنك الدولى

دار الشروق

١ـ مقدمات ضرورية

- تقديم
- لُبّ المشكلة
- التغيّرات فى الاقتصاد العالمى

مقدمات ضرورية

تقديم :

إن عودتى إلى جامعة القاهرة ، بعد ثلاثين عاما من التخرج منها ، لكى أتحدث عن حاضر مصر ومستقبلها هى مناسبة جليلة بالنسبة لى . فقد قضيت معظم هذه السنوات الثلاثين فى الخارج ، أتابع جهود الدول النامية فى التحرر السياسى والاقتصادى ، وأسهم بصورة خاصة فى جهوداتها الإنمائية بالقول والفعل ، دون أن أفقد فى أى وقت إهتمامى بما يحدث فى وطنى الأم مصر. وعندما طلب منى العميد د. أحمد الغندور أن أسهم فى احتفالات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بكلمة حول أوضاع الاقتصاد المصرى ، رأيت فى هذا فرصة قيمة لكى أشرح تصوراتى العامة حول ما يواجه الاقتصاد المصرى بل والمجتمع المصرى من تحديات وتطلعات وهو يستعد لمواجهة القرن الحادى والعشرين .

ولا أريد أحدا أن يعتبر هذه التصورات تعبيرا عن وجهة نظر البنك الدولى أو أية مؤسسة دولية أخرى ، فقد جئت إلى هنا للتحدث إليكم بصفة شخصية بحتة ، بوصفى مواطنا مصريا أتيحت له فرصة التجول فى العالم كله غير مرة والعمل عبر السنين فى ثلاث مؤسسات للتنمية الدولية من مواقع أتاحت لى معرفة حقائق الأحداث وما وراءها ، ثم جاءتنى هذه الفرصة لأقول لكم كلمة تعكس تجربتى الطويلة ولا تبتغى بحكم ظروفى ، إرضاء أو إغضاب أحد ، إنما تستهدف وجه الحقيقة ومصلحة مصر كما أراهما بوضوح .

كما أننى لا أريد أحدا أن يقرأ فيما أقول نقدا لسياسة هذه الحكومة أو تلك أو هذا المسئول أو ذاك ، فما جئتكم لهذا الغرض ، كما أن مشكلة مصر كما أراها هى مشكلة المجتمع كله ، ومن الخطأ فى التحليل أن نقلل من حجمها لكى نجعلها مشكلة حكومة ما أو مسئول ما .

وسوف أبدأ بالحديث بشىء من التفصيل حول ما أراه لبّ المشكلة التى تواجه المجتمع المصرى حكاما ومحكومين ، بل والتى تواجه معظم الدول النامية . وسوف أكون أمينا وصريحا معكم للغاية فاغفروا لى إن بدا ما أقوله أحيانا وكأنه إسراف لا يليق . بعد ذلك سأحدثكم عن بعض التغيرات الخطيرة التى تحدث فى عالمنا المعاصر والتى يبدو أننا لم نعها بصورة كافية فى خضم انشغالنا بخويصيات أنفسنا . وبعد كل هذه المقدمات الطويلة والضرورية فى تقديرى سأتكلم حول ما أعتبره الأسس الرئيسية لمشاكل الاقتصاد المصرى وإن بدا كثير منها وكأنه بعيد الصلة عن الشئون المالية والاقتصادية ، ثم أختم حديثى بما أعتبره ضرورات الاصلاح أو إن شئتم النقاط الأساسية لبرنامج الغد . وقد قيل بحق « إن الأمم تنشأ وتبقى بقدر ما يكون لها برنامج للغد » ، ومن حق أوّل الأمم ولاريب أن يكون لها برنامج أساسى تبنى به نفسها من جديد وتستعيد عن طريقه دورها الحضارى فى مواجهة التحديات العديدة التى تحيط بها .

لُبّ المشكلة

إن لبّ المشكلة التى تواجهنا ، بل وتواجه عالمنا العربى كله ، تكمن فى رأيى فى أن المجتمع فى مجمله يستعد لمواجهة القرن الحادى والعشرين بعقلية لازالت تنتمى إلى القرون الماضية. ويحدث ذلك فى وقت تتعاقب فيه التغيرات فى العالم بسرعة لم تعرف من قبل وتتزايد العلاقات بين الدول وعبرْها بدرجة عالية من التعقيد . وبدلا من أن نحاول استيعاب التطورات الخطيرة التى تحدث فى هذا العالم نستمر فى التفكير بعقلية الماضى وفى اتباع سياسات أملتها حقائق الماضى ، بل وشعاراته وخرافاته . ولم يعد لها مبرر فى الحاضر إن لم تكن قد أصبحت

قيدا على التقدم فى المستقبل. ويصدق ذلك بصورة خاصة فى المجال الاقتصادى حيث تتغير الوقائع بمعدلات يصعب ملاحقتها بنجاح إلا لمن يتابعها كل يوم ويعدّل سياساته إن لزم الأمر ليتجاوب معها باستمرار سواء فى ذلك الدولة أو المشروع أو الفرد العادى. ومن شأن هذا أن يسببّ اختلالا فى فهمنا للمشاكل وتقديرنا لأبعادها حتى تتفاقم بدرجة تفرض على الحكومات اتباع حلول هى فى مجملها مواجهات متتابعة لأزمات حالّة، وليست سياسات لما يجب أن يكون عليه الحال بصرف النظر عن أى أزمة مفاجئة. وكما هو معروف فإن من شأن الحلول التى تواجه الأزمات أن تتأثر بخصائص كل أزمة وأن تغيب عنها الخصائص المطلوبة للحلول الأساسية التى تتعدى سدّ الفجوات إلى وضع أسس العمل المستقر فى المدى الطويل فى إطار فكرى واضح.

ولازالت الإطارات الفكرية المطروحة بحماس فى العالم العربى هى فى جوهرها إما ترديد لمؤلفات كارل ماركس وأتباعه، أو إصرار على ما يسمىّ بالاقتصاد الإسلامى دون عناء لتعريف المدلولات الحقيقية لهذا المصطلح فى عالمنا المعاصر، أو وهو الأسوأ، محاولات لشرح أحد هذين الاتجاهين بأسلوب

الآخر ومصطلحاته. ولن تجد وإن أمعنت، دعوة لا تستند إلى نظريات ابتدعها منذ زمن غابر هذا المفكر أو ذلك، أو لا تستمد شرعيتها مما قاله إمام من فقهاء الماضى، حين أن أكثر ما ينقصنا هى أفكار نبتدعها فى ضوء حقائق الحاضر ومتطلبات المستقبل. ولا شك فى أن من يبغى الإصلاح يجد أمامه خيارين رئيسين: «الخيار الهامشى» أى خيار المهادنة الذى يحاول التهوين من حجم المشاكل والاستعانة عليها بالمسكنّات والمهدّئات لتأجيل يوم الحساب»، وخيار المواجهة» الذى يدرس الأوضاع بصورة متعمقة ثم يحاول إقتلاع جذور المشاكل ووضع أسس جديدة للاستمرار. والخيار الأول هو بالضرورة خيار أسهل فى الزمن القصير وهو، تبعا لذلك، أكثر جاذبية للحكومات والسياسيين، لكنه يترك المشاكل بغير حلول حقيقية بل ويسهم فى مضاعفتها

وزيادة تعقيدها فى المستقبل . أما الخيار الثانى فهو الأصعب بلا شك ولكنه السبيل الحقيق للإصلاح . وكثيرا ما يؤدى اتباع الخيار الأول إلى أن يتفاقم الوضع بالتدريج حتى لا يصبح هناك خيار فى الواقع سوى المواجهة غير المخطط لها والتى تكون تكاليفها السياسية والاجتماعية عندئذ أفدح بكثير مما لو كانت قد أتبعت بشجاعة طريقا للإصلاح فى وقت مبكر .

فى الدول المتقدمة التى تعيش القرن العشرين بعقلية القرن العشرين إذا ثبت فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبّعة فى مجتمع ما ، أو عدم ملاءمتها لأوضاع جديدة ، تتغير الحكومة عن طريق الإنتخاب وتأتى حكومة أخرى تطبق سياسات مختلفة يترتب عليها إصلاح الأمور إلى أن تثبت التطورات أن الوقت قد حان لتغيير هذه السياسات نفسها فتأتى الانتخابات بحكومة جديدة وسياسة جديدة إيمانا من الجميع بأن السياسة الصحيحة هى التى تستجيب للحقائق الجديدة وأنه لا توجد سياسات أو شعارات صالحة لكل الأوقات. غير أن الوضع يختلف فى الدول النامية بصفة عامة حيث تبقى الحكومات وإن فشلت سياساتها ، ويصعب على هذه الحكومات أن تتخلى عن السياسات والشعارات التى اعتمدت عليها أساسا للحكم حتى بعد أن يثبت للجميع أن هذه السياسات لم تعد تمثلّ أفضل علاج للأوضاع الجديدة . وتجد كل حكومة دائما من يدافع عن شرعية السياسات القائمة بصرف النظر عن نتائجها المشهودة فيستند إلى ادعاءات غامضة لم تثبت صحتها حول « مصالح الجماهير العريضة » أو « مطالب الأغلبية الكادحة » أو ينسبها إلى شخصية سابقة ذات جلال أو إلى مدرسة غابرة ذات شأن أو ، وهو أسوأ الأمور أطلاقا ، ينسبها جهلا أو ظلما ، إلى الله جلّ شأنه .

فى أوضاع كهذه تكمن المشكلة فى الأفكار التى فى عقول الناس ويستحيل الحل بغير تطور فكرى شامل يخرج به المجتمع من حالة العجز الفكرى التى قادت مجتمعات أخرى إلى البحث فى متاهات الماضى وشعاراته وأدّت بها على أحسن

الفروض إلى اتباع سياسات ابتدعها فى الأصل مفكرون كبار ولكن لمواجهة مشاكل مجتمعات أخرى فى عصور أخرى ، ولا بديل فى نظرى فى أى محاولة حقيقية للإصلاح لتطوير أفكار تتفق مع ظروفنا الحالية وتساعدنا على التقدم فى المستقبل الصعب الذى ينتظرنا بدلا من الأفكار التى ربما ساعدت غيرنا منذ قرون طويلة أو فى أماكن بعيدة ، مهما كان لهذه الأفكار أصلا من جاذبية أو تقديس . هذه فى تقريرى هى نقطة البدء الرئيسية ، وإذا لم يكن هناك اتفاق حولها فمن حقكم أن تعتبروا ما أقوله بعد ذلك من لغو الحديث .

وإن الناظر إلينا من الخارج ليرانا منغمسين إلى أقصى مدى فى شبكة معقدة من المعتقدات والخرافات صنعناها بأنفسنا عبر آلاف السنين ، من الثابت تاريخيا أن معظمها يعود لعصور ما قبل الإسلام وإن كان بعضها من اجتهاداتنا الحديثة جدا . وقد أصبحنا أسرى لها بصورة تثير إشفاق الآخرين خاصة عندما نتحدث نحن عن هذه القيود وكأنها مفاخر أصالتنا أو أسس سياساتنا التى لا يمكن المساس بها . ولقد كانت هناك محاولات واعية فى الثقافة العربية ، قادها مفكرون مصريون منذ القرن الماضى ، لتحرير الثقافة العربية من الخرافات السالفة . كما أن هناك الآن محاولات لابتداع سياسات تتفق مع أوضاع المجتمع المصرى ومصالحه ، لكننى أرانا نرتد بسرعة مخيفة إلى أسر الماضى ، حتى أنه يجوز ، ربما بشىء من المبالغة ، أن نتساءل عمّا إذا كان من الممكن أن نتحرر من القيود الثقيلة التى تسيطر على تفكيرنا دون أن نتخلى كشعب عن هويتنا كما آلت إليه الآن . إننى بالطبع لا أطالب أحدا بأن يغير من طبيعته أو يتنكر لماضيه ، ولكنى أطالب بإعادة النظر فى مفهومنا للصواب والخطأ وفى المفاهيم التى استقرت فى قاموسنا السياسى والاجتماعى والاقتصادى حتى ما أكتسب منها مع مضى الوقت طابع التقديس . وبدلا من أن نجعلها طوقا نحصر فيه تفكيرنا ومرجعا للحكم على تصرفاتنا ، نخضعها لمعيار العقل والتجربة ، آخذين فى الاعتبار أن أمما كثيرة أخرى فى هذا العالم قد مرّت بتجارب غنية يمكننا أن نفيد من نتائجها بدلا من أن نكرر أخطاءها . وإن أسوأ ما أصاب الأمم

القديمة ، كما تدلنا قصص الأنبياء كافةً ، وأسوأ ما يصيب الأمم الحديثة ، كما نراه بأعيننا كل يوم ، هو أن تجعل الأمة معتقداتها الموروثة قيدا فى سبيل تحررها ورخائها وأن تجعل من نظامها السياسى والتعليمى تلقينا لشعارات الماضى وسدا فى وجه التجديد بدلا من أن تتيح لشبابها المعرفة والحرية اللازمتين لابتداع الحلول للمستقبل .

التغيّرات فى الاقتصاد العالمى :

وبينما نحن منخرطون فى مناقشات غريبة جدا مثل ما إذا كان مسموحا للمرأة أن تكشف عن وجهها أو ترفع صوتها أو ما إذا كان ممكنا أن تباع السلع والخدمات بأسعار تجاوز تكلفتها ، يمر العالم بتغيرات هائلة بعضها هيكلى سيبقى أثره فى عالم المستقبل وبعضها من سمات الفترة الصعبة التى نعيشها الآن .

ولعل أهم هذه التغيرات هى الثورة العلمية التى تحدث فى العالم المتقدم والتى من شأنها بالتأكيد أن تزيد من الفجوة الواسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . فالإستثمارات الضخمة فى البحث العلمى فى الدول الصناعية تتجه فى مجملها لتقوية الوضع التنافسى لكل منها فى مواجهة الأخرى فى المجالين الأقتصادى والعسكرى دون اهتمام يذكر بأحوال الدول النامية . كما أنها تعتمد فى جزء كبير منها على الإستثمار التجارى للبحث العلمى مما يقصر ثمار هذا البحث فى الواقع على من لديهم وسائل شرائها واستغلالها ، رغم كل الحديث عن ضرورة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . ونتيجة للتقدم المستمر فى الأبحاث العلمية والاختراعات التكنية فى الدول المتقدمة ، تفقد الدول النامية تدريجيا مالها من مزايا نسبية فى الاقتصاد العالمى : الإعتماد المتزايد على الآلة والإنسان الصناعى(الأوتوماتية) سيخفض من أهمية الأيدى العاملة فى الصناعة وبالتالى من قيمة العمل الأرخص فى الدول النامية ، والإنتاج المتزايد للمواد الكيماوية المقاربة فى خصائصهادللمواد الأولية سيخفض من الحاجة إلى المواد الأولية التى تنتجها الدول النامية ، وتطور الهندسة العضوية وخاصة

هندسة السلالات فى مجال الزراعة سيغير بالضرورة من أوضاع وأسواق الإنتاج الزراعى بما فى ذلك الإنتاج الذى كان مقصورا لأسباب مناخية على المناطق الحارة فى الدول النامية . ويواكب هذه الثورة العلمية الهائلة تغيرات مهمة فى الاقتصاد العالمى ككل وفى الأوضاع الاقتصادية للدول النامية بصفة خاصة ، وهى تغيرات تنعكس كلها بطريقة أو أخرى على اقتصادنا المصرى وتؤثر فى احتمالات تطوره . ولعل أبلغ تلخيص للتطورات المثيرة فى الاقتصاد العالمى هو ما جاء فى مقالة الأستاذ بيتر دركر حول هذا الموضوع فى مجلة « الشئون الخارجية » الصادرة فى العام الماضى[1] والتى ذكر فيها ثلاث تغييرات رئيسية تعتبر من قبيل التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى وهى وإن كانت تهم الدول المتقدمة فى المقام الأول إلا أن لها أثارها الخطيرة على الدول النامية ومن بينها مصر .

أولا : تحرر الإنتاج الصناعى من الاعتماد الكبير على المواد الأولية

فقد أصبح القطاع الأولىّ قطاعا هامشيا فى الدول المتقدمة وأصبح من الممكن أن تنهار أسعار المواد الأوّلية (وهو ما حدث بالفعل) دون أن يؤدى ذلك إلى انكماش فى اقتصاد الدول المتقدمة. ورغم التوقع فى السبعينات بأن نقصا هائلا سيحدث فى إنتاج الغذاء فى الدول النامية فى الثمانيات وأن أسعاره الحقيقية ستتضاعف، حدث انكماش كبير فى أسواق استيراد الغذاء وتكدّس الفائض فى أوروبا وأميريكا ، وأصبحت اليابان هى الدولة المتقدمة الوحيدة (فى العالم غير الشيوعى) التى تستورد الغذاء بكميات كبيرة . كذلك انخفضت كثيرا كمية المواد الأولية اللازمة لإنتاج وحدة معينة من الإنتاج الصناعى بحيث أصبحت لا تجاوز خُمسيْن ما كانت عليه فى مطلع هذا القرن ، بل إن الإنتاج الصناعى فى اليابان يحتاج الآن إلى نصف المواد الأولية اللازمة لإنتاج الوحدة الاقتصادية نفسها منذ عشر سنوات فقط . والسبب الرئيسى فى ذلك هو التغيير

---

(١) Peter F.Druker, The Changed world Economy, Foreign Affairs 768-791 (1986)

الكبير فى تركيب الإنتاج الصناعى فى الدول المتقدمة أى الانتقال من الانتاج الذى يعتمد على حجم كبير من المواد الأولية إلى الإنتاج الذى يعتمد على تكنولوجيا متقدمة. فالمواد اللازمة لإنتاج وحدات الكمبيوتر الصغيرة تمثل ٣ بالمائة من مجمل نفقة الأنتاج ، وحتى فى إنتاج السيارات تمثل المواد الأولية الآن ٤٠ بالمائة فقط من الكلفة الإجمالية للإنتاج . ويكفى أن نعرف أن خمسين رطلا من الأسلاك التلفونية المصنعة من الزجاج الليفى تنقل الآن نفس عدد الرسائل التلفونية التى ينقلها طن من الأسلاك النحاسية . ولسنا فى حاجة إلى تبنىّ نظرية التدهور المزمن فى معدل التبادل التجارى الدولى لكى نتبين أن من شأن هذا التغيير العام أن يسود الكساد فترات طويلة أسواق المواد الأولية أن لا يزيد الطلب عليها بالضرورة مع الانتعاش فى البلاد الصناعية . وهذا أمر يفرض تحديا جديدا على الدول النامية التى تعتمد على حصيلة صادراتها من المواد الأولية لتمويل وإرداتها اللازمة للتنمية .

ثانيا : تحرر الإنتاج الصناعى من الإعتماد الكبير على العمالة

فلم تعد زيادة الإنتاج الصناعى فى الدول المتقدمة تعنى بالضرورة زيادة العمالة ، بل إن العكس هو الصحيح حيث إن التكلفة النسبية للعمالة فى القيمة الكلية للإنتاج فى تناقص مستمر. فبالرغم من زيادة الإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة مثلا فى السنوات العشر الأخيرة بحوالى ٤٠ بالمائة انخفضت العمالة الصناعية بقدر خمسة ملايين عامل (فى حين زادت العمالة الكلية ٢٨ مليونا) . وبعد أن كان العامل الصناعى فى الولايات المتحدة واحدا من كل ثلاثة من العاملين فى الخمسينات أصبح الآن واحدا من كل ستة . ونجد الإتجاه نفسه فى الدول الصناعية الأخرى حتى أنه ينتظر فى سنة ٢٠١٠ أن يزيد إنتاج السيارات عما هو الآن بنسبة ٥٠ بالمائة وتنقص العمالة اللازمة لذلك بنسبة ٦٠ بالمائة . وأصبح المؤكد فى دراسات الإنتاج الصناعى أن الذى يفشل فى تخفيض العمالة اللازمة لانتاج وحدة معينة سوف يفشل فى المنافسة العالمية لتسويق هذه الوحدة . ومن المعروف مثلا أن حالة التدهور الصناعى فى

بريطانيا السائدة منذ ٢٥ سنة تعود فى المقام الأول لفشلها فى تخفيض نسبة العمالة فى الإنتاج على النحو الذى نجحت فيه الدول الصناعية الأ- رى ، وأن النجاح الكبير لليابان يعود إلى النجاح فى تخفيض عدد العمال اللازمين لإنتاج وحدة صناعية معينة . فالعمالة الكثيفة معناها زيادة التكاليف وبالتالى نقص القدرة على المنافسة ، وبالتالى نقص التصدير مما يؤدى إلى نقص الإنتاج فالبطالة . وبالعكس فإن تخفيض العمالة اللازمة لإنتاج الوحدة الصناعية تعنى نقص التكاليف أى القدرة على المنافسة وزيادة التصدير ، وزيادة التشغيل ، وفى النهاية مزيدا من العمالة الكلّية .

ويعود إنخفاض القيمة النسبية للعمالة إلى عدة عوامل أهمها : زيادة إحلال رأس المال والمعرفة محل العمل البشرى (حيث أصبح الحديث عن الأوتومانية وليس مجرد الميكنة) ، والتحول التدريجى من الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلى الصناعات ذات المعرفة الكثيفة أى التى تتطلب قدرا كبيرا من المعرفة التكنولجية الحديثة . (فمثلا ، تمثل المعرفة ٧٠ بالمائة من قيمة إنتاج قطع الكمبيوتر مقابل ١٢ بالمائة للعمالة و ٥٠ بالمائة من قيمة إنتاج الأدوية مقابل ١٥ بالمائة للعمالة ، وهكذا) ، ذلك إلى جانب التحول الملحوظ فى ديناميكية حجم المشروع حيث فقدت اقتصاديات المشروعات الكبيرة كثيرا من جاذبيتها وكان النجاح الأكبر فى مجالات صناعية كثيرة فى جانب المشروعات متوسطة الحجم التى تمكنت عن طريق التقدم التكنولوجى من أن تجعل مزاياها فى كفاءة الإدارة وسهولة الاتصال والقرب من السوق تجبّ مزايا المشروع الكبير .

والحق أننا الآن بصدد نوعين من الصناعات : صناعات تعتمد على المواد وهى التى اعتمدت عليها الدول المتقدمة فى ثورتها الصناعية ، وصناعات تعتمد على المعرفة ، وهى التى تنمو الآن بسرعة . وفى حين يتم تصدير واستيراد منتجات الأولى كسلع فإن منتجات الثانية كثيرا ما تصدّر فى شكل خدمات (بيع تراخيص صناعية ومهارات تكنولوجية .. الخ) . ومن المنتظر أن يشتغل عدد أكبر من العمال فى الدول الصناعية فى الصناعات التى تعتمد على المعرفة المتقدمة والتى

تفرضها على المؤسسات المالية وتظهر آليات جديدة للتعامل فى سوق تتسم بصورة متزايدة بالعالمية والتحرر[1] .

ومؤدى ذلك كله أن الدول النامية يجب أن تعى هذه التغيرات وأن تعى بصورة خاصة أنها لم تعد فى وضع يسمح لها بالاعتماد فقط على قدرتها على تصدير المواد الأولية أو على توافر العمالة الرخيصة فيها ، كما أن عليها أن تعى أن عناصر الديناميكية فى الاقتصاد قد انتقلت حتى فى أكثر الدول تقدما من الاقتصاد الوطنى إلى الاقتصاد العالمى ، وأن المنافسة على المستوى العالمى هى السبيل الوحيد الآن للنجاح ولا تستطيع الدول النامية التنافس مع الدول المتقدمة فى السوق العالمى إلا إذا عرفت المجالات التى يمكن لها أن تتفوق فيها والمجالات التى ينبغى عليها التعاون فيها مع هذه الدول واستخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة فى هذا التعاون وخاصة فى مجالات المشاركة فى الإنتاج والتسويق ،كل هذا مع متابعة التغييرات فى الاقتصاد العالمى والإفاده منها بالقدر الممكن فى الظروف الصعبة التى تملك فيها الدول المتقدمة وسائل للتحكم لا تملكها الدول النامية .

وإذا كانت التغيرات التى ذكرتها حتى الآن تهمّ فى المقام الأول الدول الصناعية المتقدمة فإن أهم تغير أصاب الدول النامية فى السنوات الأخيرة هو تحولها من مستورد صاف لرءوس الأموال إلى مصدر لرءوس الأموال للدول المتقدمة أو ما يسمى **بظاهرة الأنتقال السلبي لرأس المال على المستوى العالمى** . وقد نتجت هذه الظاهرة عن أربعة عوامل رئيسية متشابكة :

---

(١) فى ظاهرة تدويل الأسواق المالية وظهور السوق العالمى . راجع محاضرة السيد كاشيواجى . رئيس بنك طوكيو :

Y. Kashiwagi, The Emergence of Global Finance, The 1986 Per Jacobsson Lecture, September 28, 1986 (World Bank Publication).

ومقاله السيد لمفالوسى . مدير عام بنك التسويات الدولية :

A. Lamfalussy, Is Change Our Ally?, The Banker, pp. 19-27 (September, 1986).

القروض الدولية . فعلى حين بلغ حجم التجارة العالمية فى السلع والخدمات حوالى ٢,٥ إلى ٣ ترليون دولار فى السنة ، بلغ حجم حركة رءوس الأموال التى تنطوى على تبادل العملات عشرة أضعاف هذا الرقم . بل إننا نجد أن سوق لندن للدولار الأوروبى وحدها ، حيث تقترض مؤسسات المال وتقرض بالدولار الأمريكى خارج الولايات المتحدة ، تتعامل كل يوم فى ٣٠٠ بليون دولار أى فى ٧٥ تريليون دولار فى السنة أو ٢٥ ضعف حجم التجارة الدولية . أضف إلى ذلك حجم التعامل فى العملات (حوالى ٢٠٠ بليون دولار فى اليوم) . وبالضرورة فإن حركة رءوس الأموال هذه لا ترتبط كلها بالتجارة الدولية بل إنها فى استقلال متزايد عنها حيث تجاوز كثيرا المبالغ اللازمة لتمويل التجارة . وقد تمكنت الدول المتقدمة من استخدام هذا الاقتصاد الرمزى الكبير لصالحها (مثلا استخدمت الولايات المتحدة أسعار الفائدة العالية لجذب رأس المال الأجنبى لمواجهة العجز الداخلى الكبير لديها ، ثم استخدمت سعر صرف الدولار لتخفيض مديونيتها الحقيقية والمقوّمة بالدولار الأمريكى) .

وهكذا أصبحت النظرية النيوكلاسيكية ، التى تقول بأن حركة رأس المال وقيمة العملات تحكمها التجارة الدولية فى السلع والخدمات ، محلا للمراجعة ، فالمعروف أن حركة رأس المال وأسعار العملات الرئيسة منذ بداية السبعينات تسير فى حركة لا تتفق دائما مع حركة التجارة الدولية بل تسير أحيانا فى اتجاه مضاد (كما حدث فى ارتفاع سعر الدولار فى عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ رغم عجز الميزان التجارى الأمريكى ، وانخفاض سعر الفائدة على الدولار عام ١٩٨٦ رغم المديونية الكبيرة للولايات المتحدة)

وفى الوقت نفسه تتطور الأسواق المالية بسرعة حيث تتحول أسواق المال الوطنية بالتدريج إلى سوق عالمى كبير يعمل على مدار اليوم بصرف النظر عن الفواصل الجغرافية والزمنية ، وترفع الحكومات كثيرا من القيود التى تعودت أن

تصّدر هذه المعرفة فى شكل تراخيص وما إليها ، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير الآن من جانب الدول الصناعية بالتجارة الدولية فى السلع غير المنظورة ، وإصرارها على إدخال «الخدمات» فى إطار المفاوضات الجارية فى منظمة الجات .

ومع نمو الإنتاج الصناعى الذى لا يعتمد كثيرا على العمالة ستصبح ميزة التكاليف الأرخص للعمالة أقل أهمية فى الإنتاج وبالتالى فى التجارة الدولية ، وهى مشكلة أخرى للدول النامية (بالاضافة إلى الانخفاض النسبى لأهمية المواد (الأولية) خاصة مع تزايد الأهمية النسبية لرأس المال فى مجمل التكلفة الصناعية نتيجة الأوتوماتية . وقد عبّر الأستاذ دركر هذه الحقيقة ببلاغة شديدة حين قال :

« فى التصنيع السريع إبان القرن التاسع عشر تقدمت اليابان عن طريق تصدير المواد الأولية (الحرير والشاى) بأسعار تتزايد باستمرار ، وتقدمت ألمانيا بالقفز فى مجالات الصناعات المتقدمة (الكهرباء والكيماويات والعدسات) ، أما الولايات المتحدة فقد تقدمت عن هذين الطريقين معا . غير أن كلا من الطريقين قد سدّت فى وجه الدول التى تسعى الآن للتصنيع السريع ،الأول بسبب التدهور فى شروط التجارة (معدل التبادل التجارى) فى المواد الأولية ، والثانى لأنه يتطلب إطارا أساسيا من المعلومات والتعليم فوق طاقة الدول الفقيرة . وبقيت المنافسة التى تعتمد على العمالة الأرخص البديل الوحيد ، فهل سيسدّ هذا الطريق أيضا ؟ »[1]

ويفسر هذا السؤال الأخير جانبا من التدهور الذى يحدث الآن فى تدفق الاستثمارات الأجنبية فى المجال الصناعى إلى الدول النامية ، وهو أمر سنعود إليه فيما بعد .

ثالثا : ظهور ونمو « الاقتصاد الرمزى » كمحرك للاقتصاد العالمى بما يفوق حجم الاقتصاد الحقيقى . أو بتعبير آخر انكماش أهمية التجارة الدولية فى السلع والخدمات بالمقارنة بحركة انتقال رؤوس الأموال وتبادل العملات وتدفقات

(١) نفس المرجع . ص ٧٨١ .

(١) الإنخفاض الكبير فى حصيلة صادرات الدول النامية نتيجة انهيار أسعار المواد الأولية بما فيها البترول وتصاعد الإجراءات الحمائية فى أسواق الدول الصناعية. ويلاحظ هنا أن البترول ، الذى يمثل المورد الأول لصادراتنا المنظورة ، كان يباع منذ شهور بأسعار تقل فى قيمتها الحقيقية عن أسعاره فى الثلاثينات ، وقد ترتب على الانخفاض الكبير فى أسعاره فى السنة الماضية توفير حوالى ٨٥ بليون دولار للدول الصناعية المستهلكة ، ولا ينتظر أن تزيد أسعار البترول الحقيقية كثيرا ، والتى لم تعد تخضع بنفس القدر لتحكم كبار المنتجين (الشركات أولا ثم الدول) ، إلا فى العقد القادم .

(٢) الزيادة الهائلة فى المديونية الخارجية للدول النامية والتى جاوزت فى عام ١٩٨٦ تريليون دولار .

(٣) هروب رءوس الأموال الخاصة من كثير من الدول النامية .

(٤) الإنخفاض المستمر فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول .

وقد أدت ظاهرة الانتقال السلبى لرأس المال هذه إلى إنخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك فى كثير من الدول النامية فى السنوات الأخيرة حتى عاد متوسط دخل الفرد فى أمريكا اللاتينية إلى ما كان عليه منذ عشر سنوات وفى إفريقيا إلى ما كان عليه منذ ١٦ عاما .

ويكفى أن نذكر أن حصيلة صادرات الدول النامية ، وهى وسيلتها الأساسية لسداد ديونها وتمويل النقد الأجنبى اللازم لتنميتها ، هى فى تناقص مستمر. وطبقا لإحصاءات صندوق النقد الدولى انخفضت هذه الحصيلة بمعدل ٤,٨ بالمائة أو ٢٤ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ (مقابل زيادة فى صادرات الدول الصناعية بمعدّل ٣,٦ بالمائة أو ٤٤,٦ بليون دولار)[١] . ولا

---

(١) IMF, International Financial Statistics 114-5 (1986).

يقتصر الأمر هنا على الانخفاض الكبير فى أسعار البترول رغم أهميته ، فقد انخفضت أيضا أسعار صادرات الدول النامية غير البترولية بمتوسط بلغ ١١,٤ بالمائة فى سنة ١٩٨٥ وحوالى ١٧ بالمائة فى السنة التالية .[١] أما المديونية الخارجية فقد وصلت إلى حد الأزمة البالغة فى معظم دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية بحيث أصبح الدائنون لا يأملون إلا بسداد فوائد الديون ويقبلون مضطرين إعادة تمويل القروض القائمة حتى أصبحت الديون القائمة توصف بأنها « ديون دائمة » وبدأ العمل فى دول كثيرة على تحويل جزء منها إلى مساهمة فى رءوس أموال المشاريع المقترضة . ويقدّر البنك الدولى أن الدول النامية دفعت فى خدمة ديونها طويلة الأجل أكثر مما تلقته من قروض جديدة بما يعادل ٢٦,٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ ، أما عن ظاهرة هروب رءوس الأموال الخاصة فقد قدّرت دراسة حديثة لشركة « مورجان جارانتى ترست » أن حجمها قد بلغ فى عشر دول لاتينية فقط ٣٠,٨ بليون دولار فى الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ وأن المودعين فى الخارج من مواطنى هذه الدول قد زادوا من حجم ودائعهم المصرفية بمقدار ١٥ بليون دولار فى هذه الفترة ليصير مجموع ودائعهم الخارجية ٥٥ بليون دولار .[٢] وليس حال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بأفضل ، فقد نقص حجمها ، طبقا لاحصاءات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، من أكثر من ١٧ بليون دولار فى عام ١٩٨١ إلى أقل من ثمانية بليون فى عام ١٩٨٣ ، ولازالت حتى الآن دون مستواها فى أوائل الثمانيات .

ولم يكن أىّ من ذلك نتيجة « مؤامرة » من الدول الغنية ضد الدول الفقيرة ، بل كانت كلها نتائج طبيعية لعوامل عديدة : الركود الاقتصادى فى أسواق الدول الصناعية التى لم تنجح كلها بعد فى التغلب عليه ، أدى إلى

---

(١) World Bank, Quarterly Review of Commodity Markets (Jan. 1987)

(٢) Morgan Guarantee Trust Company of New York, World Financial Markets at p. 3 and Table 9 at 6 (February, 1986).